

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٥

بريط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجتمعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لتنفيذ المجتمعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٢٣٦٠٨٤٠٠٠ جنيه (مائتان وستة وثلاثون مليونا وأربعة

وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٤٩٦٠٠٠ جنيه (أربعة

ملايين وتسعمائة وأثنان وستون ألفا من الجنيهات) تُستبعد بالتحصيل من الباب الثالث

استخدامات استئجار موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول الأجور بمبلغ ٤٨٤٢٠٠٠ جنيه.

(ب) جملة الباب الثاني النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٢٣٦٠٨٤٠٠٠ جنيه

(مائتان وستة وثلاثون مليونا وأربعة وثمانون ألفا من الجنيهات) موزعة على الأبواب

التالية:

(أ) جملة الباب الثالث استخدامات استئجار بمبلغ ٨٧٠٠٠٠٠ جنيه.

(ب) جملة الباب الرابع تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٤٩٠٨٤٠٠٠ جنيه.

٣٣

ثالثاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٢٣٦٠٨٤٠٠٠ جنيه (مائتان وستة وأربعون مليونا وأربعمائة وثمانون ألفا من الجنيهات) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٢٨٩٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع قروض وتسهيلات ائتمانية مبلغ ٢٣٦٠٥٥١٠٠ جنيه منه مبلغ ٨٦٥٠٠٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

لتلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٥

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويفقد كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٢٣ يونيو سنة ١٩٨٥) .

حسني مبارك

موازنة الهيئة العامة لتنمية الخدمات الصناعية والتعدية
للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥

بيان	١٩٨٦/٨٥	بيان	١٩٨٥/٨٤
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - إيرادات سيادية ...	٥٣٦٧٠٠	باب ١ - أجور	٨٤٢٠٠
باب ٢ - إيرادات وتحويلات جارية ...	١٢٠٠٠	باب ٢ - النفقات الحاربة	٧٩٣٠٠
جملة الإيرادات الجارية ...	١٠١٦٠٠	والتحويلات الجاربة	٩٦٣٠٠
صافي الإيرادات الجارية	١٠١٦٠٠	جملة الاستخدامات الجاربة	٦٩٦٢٠٠
باب ٣ - إيرادات رأس المال المتراكمة ...	٢٨٩٠٠	صافي الاستخدامات الجارية من باب (٣)	٦٩٦٢٠٠
باب ٤ - قروض وتسهيلات ائمائية	٣٦٠٥٥١٠	باب ٣ - استهلاك امدادات استثمارية	٨٧٠٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٦٩٠٧٠٠	باب ٤ - تحويلات رأس المال	١٤٩٠٨٤٠٠
إجمالي الإيرادات	٢٣٦٠٨٤٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية	٢٣٦٠٨٤٠٠
إجمالي الأيرادات	٢٣٦٩٠٧٠٠	إجمالي الأستخدامات	٢٣٦٩٠٧٠٠